



النشرة اليومية

Thursday, 28 August, 2025



أخبار الطاقة



الرياض

انتعاش مخزونات المنتجات النفطية بالفجيرة.. بقيادة وقود الطائرات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

مسجلة أول انخفاض لها في أربعة أسابيع، لكنها لا تزال تتجاوز زيت الوقود للأسبوع الثالث على التوالي. وهي أعلى بنسبة 26 % مما كانت عليه في نهاية عام 2024. وقد بلغ متوسط صادرات المنتجات المكررة الأولية من الفجيرة 551,000 برميل يوميًا في أغسطس، بانخفاض عن 667,000 برميل يوميًا في يوليو، وفقًا لشركة ستاندر آند بورز جلوبال كوموديتيز آت سي. يُعد زيت الوقود المصدر الرئيسي للصادرات بمعدل 222,000 برميل يوميًا، يليه البنزين بمعدل 107,000 برميل يوميًا، ثم زيت الغاز/الديزل بمعدل 106,000 برميل يوميًا.

وكانت مخزونات زيت الوقود عالي الكبريت كافية في الغالب على المدى القريب، في حين دعم الطلب القوي أيضًا علاوات المصب، وفقًا للتجار. وكان توافر البارجة لتسليم زيت الوقود عالي الكبريت في الموعد المحدد حتى أغسطس أقل من المعتاد، حيث شغل البائعون بعض الفترات المبكرة؛ ومع ذلك، كانت جداول إعادة التزود بالوقود في أوائل سبتمبر كافية في الغالب.

منذ بدء أسبوع التداول في 25 أغسطس وخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضية، تم مؤخرًا استقبال ما لا يقل عن ثلاث شحنات تجديد من زيت الوقود عالي الكبريت - تتراوح من شحنات متوسطة المدى إلى شحنات طويلة المدى بحجم 1، ويُقال إنها مستمدة من داخل الشرق الأوسط - في منطقة الفجيرة، وفقًا لمصادر في القطاع.

ارتفعت مخزونات المنتجات النفطية في ميناء الفجيرة بالإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.3 % في الأسبوع المنتهي في 25 أغسطس، مدفوعةً بزيادة بنسبة 23 % في وقود الطائرات والمقطرات المتوسطة الأخرى، وفقًا لبيانات منطقة الفجيرة للصناعات النفطية الصادرة في 27 أغسطس.

وارتفع إجمالي المخزونات إلى 16.009 مليون برميل بعد انخفاضها إلى أدنى مستوى لها منذ أن سجلت أدنى مستوى لها على الإطلاق في 25 نوفمبر 2024. وارتفعت المخزونات بنسبة 3 % منذ نهاية عام 2024.

كما قفزت مخزونات المقطرات المتوسطة إلى 1.886 مليون برميل وانخفضت صادرات النفط الخام من أدنى مستوى لها في شهرين الذي سُجل قبل أسبوع، مما أدى إلى محو الانخفاض الذي شهدته منذ بداية العام، محققةً زيادة بنسبة 4.2 %.

وارتفعت نواتج التقطير الثقيلة المستخدمة كوقود للشحن وتوليد الطاقة بنسبة 5.6 % لتصل إلى 6.463 مليون برميل، من أدنى مستوى لها منذ 15 ديسمبر 2018، قبل أسبوع. وهي الآن منخفضة بنسبة 14 % منذ نهاية عام 2024.

كما انخفضت نواتج التقطير الخفيفة، مثل البنزين والنافثا، بنسبة 2.3 % لتصل إلى 7.660 مليون برميل،



دولارًا أمريكيًا للطن المتري في يوليو.

وقد انخفضت علاوة وقود السفن على زيت الوقود عالي الكبريت المُسلّمة في الفجيرة، والمُقيّمة من قبل بلاتس، مقارنةً بشحنات زيت الوقود المُسلّمة على ظهر السفينة بنسبة 3.5%، إلى متوسط 12.40 دولارًا أمريكيًا للطن المتري في أغسطس، اعتبارًا من 26 أغسطس، مقارنةً بـ 14.91 دولارًا أمريكيًا للطن المتري في يوليو.

تباينت أوضاع الإمداد في قطاع زيت الوقود منخفض الكبريت بين البائعين في المراحل النهائية مؤخرًا، تبعًا لمصادر وموردي الشحنات الأولية للمشاركين في السوق. وأفادت التقارير بتأخير توريد المواد الخام الرئيسية، مثل خام مزيج دار، مما أدى إلى اختناقات لوجستية في مركز الفجيرة، وأثر سلبيًا على بعض الموردين المحليين الذين يحتاجون إلى طرود من الرصيف لتوريداتهم في المراحل النهائية.

وكانت مخزونات زيت الوقود منخفض الكبريت المُسلّمة في الوقت المناسب أقل، مما ساهم في ارتفاع علاوات التسليم، بينما مدّد الموردون فترات التسليم نظرًا لمحدودية توافر طلبات التزود بالوقود المبكرة من المشترين.

ارتفعت علاوة أسعار وقود السفن منخفض الكبريت، المُسلّم في الفجيرة، والمُقيّمة من قبل بلاتس، مقارنةً بقيم شحنات سنغافورة المُسلّمة على ظهر السفينة، إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر تقريبًا، حيث بلغت 13.47 دولارًا أمريكيًا للطن المتري في 26 أغسطس، بزيادة قدرها 2.80 دولارًا أمريكيًا للطن المتري مقارنةً باليوم السابق. وكانت العلاوة قد قُيّمت سابقًا عند 14.03 دولارًا أمريكيًا للطن المتري في 4 مارس.

ونظرًا لانخفاض إمدادات وقود السفن منخفض الكبريت، ارتفعت علاوات أسعار الوقود إلى متوسط 6.65 دولارًا أمريكيًا للطن المتري حتى الآن في أغسطس، مقارنةً بـ 4.77



الرياض

النفط يستقر وسط تطورات الصراع الجيوسياسي والرسوم الجمركية

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

بالإضافة إلى ذلك، دخل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بمضاعفة الرسوم الجمركية على السلع الواردة من الهند إلى 50 % حيز التنفيذ في موعده المقرر يوم الأربعاء، وهي من بين أعلى الرسوم التي فرضتها واشنطن، مما جعل التجار مترددين بشأن اتجاه السوق.

وأكد الرئيس دونالد ترمب أن ارتفاع الرسوم ناتج عن شراء الهند للنفط الروسي، والذي ارتفع في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا، حيث دفعت العقوبات الغربية روسيا إلى تخفيض أسعار شحناتها.

وقلصت شركات التكرير الهندية في البداية مشترياتها من النفط الخام الروسي عقب إعلانات الرسوم الجمركية الأمريكية، وبعد تشديد عقوبات الاتحاد الأوروبي على مصفاة نايارا إنرجي الهندية المدعومة من روسيا.

مع ذلك، استأنفت شركتا التكرير المملوكتان للدولة، وهما "إنديان أويل" و"بهارات بتروليوم"، شراء الإمدادات الروسية لشهري سبتمبر وأكتوبر، وفقاً لمصادر في الشركتين الأسبوع الماضي. وأعلنت شركة النفط الهندية، أكبر شركة تكرير في البلاد، أنها ستواصل شراء النفط الخام الروسي بناءً على الوضع الاقتصادي. دفع ذلك بعض المحللين إلى التساؤل عن مدى تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية على المشتريات الهندية.

استقرت أسعار النفط، أمس الأربعاء، بعد انخفاضها في الجلسة السابقة، مع ترقب السوق لتطورات جديدة في حرب أوكرانيا، ودراسة المستثمرين للرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة الباهظة على الهند، ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 9 سنتات لتصل إلى 67.13 دولارًا للبرميل، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 8 سنتات لتصل إلى 63.17 دولارًا. وانخفض كلا العقدين بأكثر من 2 % يوم الثلاثاء بعد أن بدأ الخامان القياسيان برنت، والامريكي الأسبوع بأعلى مستوى في أسبوعين.

ويبدو أن هناك الكثير من عدم اليقين بشأن كيفية حل أزمة أوكرانيا، مما يندرج بتقلبات في أسعار النفط الخام، ولكن من المرجح أن تكون ضمن نطاق ضيق نسبيًا. وخلال الأسبوع الماضي، انعكس جزء كبير من التخفيض الذي حصل على إثر اتفاق السلام في أوكرانيا، لكن السوق أيضًا غير مستعدة لتسعير علاوة مخاطر كبيرة على الإمدادات.

وصرح المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف يوم الثلاثاء بأنه سيلتقي بممثلين أوكرانيين في نيويورك هذا الأسبوع، مضيفًا أن واشنطن تُجري أيضًا محادثات مع روسيا في سعيها لإنهاء الحرب.



وأشار جولدمان ساكس إلى أن أسعار برنت من المرجح أن تبقى قريبة من أسعار العقود الآجلة خلال الفترة المتبقية من عام 2025، لكنها ستخفض عن تلك العقود العام المقبل مع تسارع نمو مخزون دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومع ذلك، أشار البنك إلى أن التسارع المحتمل في نمو المخزون الصيفي إلى 0.8 مليون برميل يوميًا من 0.4 مليون برميل يوميًا حتى تاريخه سيرفع متوسط سعر خام برنت لعام 2026 بمقدار 6 دولارات للبرميل مقارنةً بالتوقعات الأساسية للبنك والبالغة 62 دولارًا.

بالعودة لتأثيرات الرسوم الجمركية الأمريكية الهندية، على الطلب على النفط، بدأت مكاسب الهند من النفط الروسي تتلاشى بسبب رسوم ترمب الجمركية. وفرت الهند مليارات الدولارات بزيادة وارداتها من النفط الروسي المخفّض السعر في أعقاب الحرب في أوكرانيا، لكن الرسوم الجمركية العقابية التي فرضتها الولايات المتحدة، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم الأربعاء، ستبُدد هذه المكاسب سريعًا، في ظل عدم وجود حلول سهلة في الأفق.

ويقدر المحللون أن الهند وفرت ما لا يقل عن 17 مليار دولار بزيادة وارداتها النفطية من روسيا منذ أوائل عام 2022. وإن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية إضافية تصل إلى 50 % على الواردات الهندية قد يُخفّض الصادرات بأكثر من 40 %، أو ما يقرب من 37 مليار دولار، خلال السنة المالية المنتهية في أبريل ومارس وحدها.

ستستمر تداعيات الرسوم الجمركية، وقد تُضعف سياسيًا رئيس الوزراء ناريندرا مودي، مع تعرض آلاف الوظائف للخطر في القطاعات كثيفة العمالة مثل المنسوجات

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في البنك الهولندي الدولي، في مذكرة: "لم تكن الرسوم الجمركية الثانوية كافية لمنع الهند من شراء النفط الروسي. وسيراقب السوق تدفقات النفط الروسي إلى الهند عن كثب مستقبلاً لتقييم تأثير الرسوم الجمركية الثانوية، إن وُجد".

وتؤثر الحرب في أوكرانيا على سوق النفط بطرق أخرى، حيث أدت هجمات الطائرات الأوكرانية المسيرة على المصافي الروسية إلى خفض عملياتها، مما اضطرها إلى تصدير النفط الخام الذي لا تستطيع معالجته. في وقت، عدلت روسيا خططها لتصدير النفط الخام من الموانئ الغربية بمقدار 200 ألف برميل يوميًا في أغسطس مقارنةً بالجدول الأولي، بعد هجمات الأسبوع الماضي.

إلى ذلك، يتوقع بنك جولدمان ساكس الاستثماري الأمريكي، انخفاض سعر العقود الآجلة لخام برنت إلى ما دون الخمسين دولارًا للبرميل أواخر عام 2026، نتيجةً لزيادة فائض النفط العام المقبل. وتوقع البنك في مذكرة لعملائه يوم الثلاثاء أن يتسع فائض النفط ليصل في المتوسط إلى 1.8 مليون برميل يوميًا خلال الربع الرابع من عام 2025 (حتى الربع الرابع من عام 2026، مما سيؤدي إلى ارتفاع المخزونات العالية بنحو 800 مليون برميل بحلول نهاية عام 2026).

وتوقع البنك الاستثماري أن يُشكل النفط المُخزّن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثلث إجمالي المخزون العالمي، أي ما يعادل 270 مليون برميل، في عام 2026. وإلى جانب انخفاض الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قال إن هذا سيؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة لبرنت من منتصف السبعينيات دولارًا أمريكيًا الحالية.



والأحجار الكريمة والمجوهرات.

إلى الاستسلام تحت الضغط، بل سيكون أيضًا غير مجدٍ اقتصاديًا.

وتقود شركة ريلينس إندستريز المملوكة للملياردير موكيش أمباني، والتي تدير أكبر مجمع تكرير في العالم في ولاية غوجارات، مسقط رأس مودي، عمليات الشراء الهندية.

وقد ترتفع أسعار النفط الخام العالمية بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى حوالي 200 دولار للبرميل إذا توقفت الهند، ثالث أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم، عن شراء النفط من روسيا، وفقًا لتقديرات حكومية هندية داخلية. كما ستفقد الهند خصمًا يصل إلى 7 % على عروض النفط الروسي مقارنةً بالمعايير العالمية.

وفي بيان حاد على غير العادة هذا الشهر، اتهمت الهند الولايات المتحدة بازدواجية المعايير في استهدافها بشكل خاص لواردات النفط الروسي، بينما تواصل هي نفسها شراء سادس فلوريد اليورانيوم والبلاذيوم والأسمدة الروسية. وتقول نيودلهي إن الدول الأخرى التي زادت من مشترياتها من النفط الروسي، مثل الصين، لم تُعاقب.

واتهم وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت الهند بالترجح من زيادة مشترياتها الحادة من النفط الروسي، ووصف ذلك بأنه غير مقبول. وعلى عكس الارتفاع الكبير في واردات الهند من النفط الروسي بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، ارتفعت مشتريات الصين من النفط الخام من 13 % إلى 16 %.

وصرحت وزارة الخارجية الهندية، في بيان، بأن وارداتها من النفط الخام من روسيا "تهدف إلى ضمان أسعار طاقة متوقعة ومعقولة للمستهلك الهندي. إنها ضرورة تفرضها حالة السوق العالمية".

وقد يُعيد رد الهند في الأسابيع المقبلة صياغة شراكتها الممتدة لعقود مع روسيا، ويُعيد تقييم علاقاتها المتزايدة التعقيد مع الولايات المتحدة، وهي علاقة تعتبرها واشنطن حيوية لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وفقًا لمحللين.

وقال هابيمان جاكوب، مؤسس مجلس دلهي للأبحاث الاستراتيجية والدفاعية: "تحتاج الهند إلى روسيا للحصول على معدات دفاعية لسنوات عديدة أخرى، ونفط رخيص عند توفره، ودعم جيوسياسي في الفضاء القاري، ودعم سياسي في مسائل حساسة. هذا يجعل روسيا شريكًا لا يُقدر بثمن للهند".

لكنه أضاف: "على الرغم من الصعوبات بين دلهي وواشنطن في عهد ترامب، لا تزال الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي الأهم للهند. ببساطة، لا تملك الهند رفاهية اختيار أحدهما على الآخر، على الأقل حتى الآن".

وصرح مصادر حكومية هندية بأن نيودلهي ترغب في إصلاح علاقاتها مع واشنطن، وهي منفتحة على زيادة مشترياتها من الطاقة الأمريكية، لكنها مترددة في وقف واردات النفط الروسية بالكامل. وصرح وزير الخارجية الهندي للصحفيين يوم الثلاثاء بأن المناقشات مع الولايات المتحدة مستمرة، حيث يعقد مسؤولون من كلا البلدين محادثات افتراضية حول التجارة، وأمن الطاقة، بما في ذلك التعاون النووي، واستكشاف المعادن المهمة.

يمثل النفط الخام الروسي الآن ما يقرب من 40 % من إجمالي مشتريات الهند من النفط، من الصفر تقريبًا قبل الحرب، ويقول المحللون إن أي توقف فوري لن يشير فقط



وتابع: "بالإضافة إلى ذلك، قد يفسر البعض الديناميكيات الحالية على أنها تشير إلى أن الصين قد تكون بمثابة قوة موازنة، لا سيما في ظل تحركات ترامب الجيوسياسية غير المتوقعة والعدوانية".

وتُحدّر نيودلهي من أن وقف واردات النفط الروسية، التي تبلغ حاليًا حوالي مليوني برميل يوميًا، سيُعطل سلسلة توريدها بالكامل ويُؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار الوقود المحلية. وقالت إن الإدارة الأميركية السابقة برئاسة جو بايدن دعمت مشترياتها من النفط الروسي للحفاظ على استقرار الأسعار العالمية.

وقالت روسيا إنها تتوقع أن تستمر الهند في شراء النفط منها. ولم يعلق رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بشكل مباشر على الرسوم الجمركية، لكنه تعهد مرارًا وتكرارًا بدعم المزارعين الهنود - وهو ما يُنظر إليه على أنه رد مبطن على مطالب ترمب بفتح القطاع الزراعي الضخم في الهند.

يُشكل المزارعون كتلة تصويت رئيسية، ويواجه مودي انتخابات صعبة في ولاية بيهار الريفية في وقت لاحق من هذا العام. كما تعهد بتخفيضات كبيرة في ضريبة السلع والخدمات بحلول أكتوبر لرفع الطلب المحلي.

ومن المتوقع أن يلتقي مودي بالرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في قمة منظمة شنغهاي للتعاون، وهي تكتل أممي إقليمي، تبدأ يوم الأحد. إلا أن المصادر أشارت إلى أن الهند لا تزال حذرة للغاية في علاقاتها مع الصين، ولم تفكر بعد في عقد قمة ثلاثية بين القادة الثلاثة، كما تأمل روسيا.

وقال خبراء إن الدول الأخرى قد تستلهم من رد فعل الهند على الرسوم الجمركية الأميركية. والخلاصة الرئيسية للدول الأخرى هي أنه إذا تعرضت الهند وهي قوة اقتصادية وعسكرية كبرى ناشئة لضغوط هائلة من الولايات المتحدة، فقد تكون قدرتها على تحمل الضغط الأمريكي أقل.



الرياض

الرياض.. تحول نوعي إلى إعادة التدوير

تنتج المملكة ما يقارب 20 مليون طن من النفايات سنويًا، بمتوسط يبلغ 1.7 كلغم للفرد يوميًا، وفق بيانات المركز الوطني لإدارة النفايات، ومع هذا التحدي البيئي الكبير، تقود الرياض تحولًا نوعيًا يهدف إلى إعادة تدوير ما يصل إلى 95 % من النفايات بحلول 2035، في إطار مستهدفات رؤية 2030 لبناء اقتصاد مستدام وحماية البيئة.

وأثبتت المشروعات التجريبية في العاصمة فعاليتها، إذ تمكنت من تحويل آلاف الأطنان من النفايات إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام، مما أسهم في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة تراوحت بين 10 و15 %، كما يتوقع أن يوقر قطاع التدوير أكثر من 14 ألف وظيفة مباشرة بحلول 2030، ما يعكس دوره المتنامي كمحرك اقتصادي إلى جانب كونه حلًا بيئيًا.

وتسعى المبادرات الوطنية إلى تطوير تقنيات متقدمة لتحويل النفايات إلى وقود بديل و طاقة كهربائية، بما يقلل من الاعتماد على الوقود التقليدي ويعزز التحول نحو مصادر طاقة نظيفة. وبدعم حكومي واسع وتعاون مجتمعي متزايد، تتحول نفايات الرياض من عبء يومي إلى فرص اقتصادية و طاقة متجددة، لتصبح العاصمة في طريقها إلى أن تكون مدينة صديقة للبيئة ورمزًا للمدن المستدامة في المنطقة.



الرياض تؤكد عمق العلاقة مع سوريا بمشاركة نوعية في معرض دمشق الدولي

الشرق الأوسط

كما تأتي في وقت تشهد فيه العلاقات السعودية - السورية تطوراً متسارعاً في المجالات كافة، خصوصاً السياسية والاقتصادية والاستثمارية، حيث عُقد المنتدى الاستثماري السوري - السعودي في دمشق في 24 يونيو (تموز) الماضي، وأسفر عن توقيع 47 اتفاقية بقيمة 6.4 مليار دولار في مشاريع استراتيجية وتنموية، وتلتها زيارة لوزير الطاقة السوري محمد البشير، إلى الرياض التقى خلالها وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة بين حكومتي البلدين.

وتبع ذلك زيارة لوزير الاقتصاد والصناعة السوري محمد نضال الشعار إلى المملكة منتصف أغسطس (آب) الجاري، عقد خلالها سلسلة اجتماعات مع عدد من المسؤولين السعوديين. وأسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار، وافتتاح مكتب لوزارة الاستثمار السعودية في دمشق، مما يعكس التزاماً متبادلاً بخلق بيئة أعمال جاذبة.

في حديثه لـ«الشرق الأوسط»، قال قاضي: «الوفد السعودي الموجود في دمشق سيكون على رأس مفتحي معرض دمشق الدولي، وحضوره يشكل رافعة حقيقية لسمعة المعرض ومساهمة رائعة تشجع المستثمرين العرب والأجانب على دخول السوق السورية». كان المدير العام للمؤسسة السورية للمعارض والأسواق الدولية في سوريا، محمد حمزة، قد أعلن يوم الثلاثاء أن نحو 800 شركة محلية وأجنبية ستشارك في الدورة الحالية لمعرض دمشق الدولي،

في خطوة تعكس مدى العمق والمتانة الذي وصلت إليه العلاقات السعودية - السورية، سيكون الوفد السعودي الموجود حالياً في دمشق على رأس مفتحي معرض دمشق الدولي في دورته الـ62، مساء الأربعاء، حسبما ذكر لـ«الشرق الأوسط» المستشار الأول لوزارة الاقتصاد والصناعة السورية، أسامة قاضي، الذي رأى أن حضور وفد المملكة «يشكل رافعة حقيقية لسمعة المعرض ومساهمة رائعة تشجع المستثمرين العرب والأجانب على دخول السوق السورية».

كان وفد سعودي يضم رجال أعمال ومستثمرين، برئاسة مساعد وزير الاستثمار السعودي عبد الله الديخي، ورئيس مجلس الأعمال السوري - السعودي محمد أبو نيان، قد وصل، الثلاثاء، إلى سوريا، لبحث فرص تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وكان في استقباله وزير الاقتصاد والصناعة محمد نضال الشعار، والسفير السعودي في دمشق، فيصل المجفل، ورئيس هيئة الاستثمار السورية طلال الهلالي، ومدير عام صندوق التنمية السورية محمد صفوت رسلان.

جاءت زيارة الوفد قبل يوم واحد من افتتاح الدورة الحالية لمعرض دمشق الدولي بمشاركة محلية وعربية وأجنبية، التي تمتد من 27 أغسطس (آب) الجاري حتى 5 سبتمبر (أيلول) المقبل، وتعد الأولى بعد إسقاط نظام حكم بشار الأسد أواخر العام الماضي، وتسلم الإدارة السورية مقاليد الحكم في البلاد بقيادة الرئيس أحمد الشرع. تطور متسارع في العلاقات



هو تطوير البنية التحتية، خصوصاً في قطاعات الطاقة والاتصالات والطرق، وفق قاضي، الذي أكد أن البنية التحتية تحتاج إلى كثير من الدعم الفني والمالي حتى يسهل التواصل بين المحافظات.

وأضاف قاضي: «الأمر يحتاج إلى دعم أكثر واستثمارات أكبر في مشاريع الطرق والجسور وغيره، لأن هذا الأمر يسهل عملية التبادل التجاري بين المحافظات وينشط الحركة التجارية». وأشار إلى أن سوريا تمثل فرصة كبيرة جداً للمستثمرين خصوصاً العرب، لأن المناخ الاستثماري ملائم جداً، والتعاون الاستثماري وتسهيل البيروقراطية كبير جداً منذ تحرير البلاد، وهذا يشجع المستثمرين خصوصاً في السعودية على القدوم للاستثمار في سوريا بشكل أكبر.

وعدّ قاضي زيارة الوفد السعودي الحالية «مهمة للغاية لتشجيع المستثمرين السعوديين ومتابعة المشاريع السعودية في سوريا ومراحل تنفيذها، إضافة إلى دعم معرض دمشق الدولي». وهذا يدل على عمق العلاقة السورية - السعودية، حسب قاضي، الذي أشار إلى تصريح سابق لأبو نيان أكد فيه أن الاستثمارات السعودية لا سقف لها في سوريا وأن ما تم توقيعه من مذكرات تفاهم هو نقطة في بحر ودفعة بسيطة أمام ما هو قادم، لافتاً إلى أن هناك 550 رجل أعمال سعودياً ينتظرون القدوم إلى سوريا.

ولذلك زيارة الوفد السعودي هي ضمن سلسلة من الزيارات الدائمة والحضور الدائم في سوريا لفتح باب أكبر للاستثمارات في سوريا ومتابعة مذكرات التفاهم التي جرى توقيعها، ومن أجل ذلك -وفق قاضي- «سيكون هناك مكتب لمجلس الأعمال السعودي - السوري داخل هيئة الاستثمار السورية».

وإذ ذكر قاضي أن السعودية وقفت بقوة إلى جانب سوريا

ستتوزع على مساحة عرض تقدر بـ 95 ألف متر مربع من مدينة المعارض على طريق مطار دمشق الدولي.

وتشارك في هذه الدورة، وفق حمزة، كل من: السعودية، والأردن، وقطر، ومصر، وتركيا، والسودان، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، والجزائر، وليبيا، وباكستان، وفلسطين، وأبخازيا، وإندونيسيا، ومقدونيا، والفلبين، وبولندا، والتشيك، إلى جانب غرفة تجارة أوروبا.

بينما أعلنت السعودية يوم الأربعاء، مشاركتها في المعرض الذي يقام تحت شعار «سوريا تستقبل العالم»، بصفتها ضيف الشرف، عبر مشاركة عدد من الجهات الحكومية منها وزارة الطاقة، ووزارة الاستثمار، وهيئة تنمية الصادرات السعودية، ومجلس الأعمال السعودي - السوري، وبنك التصدير والاستيراد السعودي إضافةً إلى أكثر من 80 شركة وطنية من قطاعات متنوعة؛ بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، وإبراز تنافسية المنتجات والخدمات السعودية في الأسواق الإقليمية.

وحسب قائمة الدول المشاركة التي ذكرها حمزة، تغيب عن الدورة الحالية للمعرض إيران وروسيا اللتين كانتا تهيمنان عليه بعدد الشركات المشاركة خلال حكم نظام بشار الأسد.

محاولات جذب الاستثمار

تأتي الدورة الحالية للمعرض في وقت تسعى فيه الحكومة السورية إلى جذب استثمارات عربية وأجنبية من أجل إعادة إعمار البلاد والنهوض بها، فيما تقدر تقارير أممية تكلفة إعادة الإعمار في سوريا بـ 400 مليار دولار، في حين أن الأرقام الرسمية تقدّر التكلفة بـ 600 مليار دولار؛ وذلك بسبب ما خلّفته الحرب التي استمرت نحو 14 عاماً من دمار كبير في مساحات واسعة من البلاد.

ولعل من أول التحديات التي تواجه الاستثمار في سوريا،



لفتح فروع لها في سوريا.

وختم قاضي حديثه بالقول: «إن السعودية بقيادة سمو الأمير محمد بن سلمان قررت أن تحتضن سوريا لا أن تدعمها فقط».

من حيث دعم نهضتها، لفت إلى أنها تعد سوريا جزءاً لا يتجزأ من «رؤية 2030» للمملكة، موضحاً أن اهتمام المملكة بسوريا هو أخوي بالدرجة الأولى واستثماري بالدرجة الثانية.

وأوضح أن «المملكة وعدت بالتعاون في القطاعات كافة، وستقوم بما يلزم لتأهيل كل القطاعات الاقتصادية السورية، والوعود الاستثمارية في سوريا كبيرة جداً من الإخوة السعوديين، والتنفيذ الفعلي للمشاريع التي تم توقيع مذكرات تفاهم بشأنها سيكون بأسرع وقت ممكن»، مشيراً إلى أن مكتب مجلس الأعمال السعودي - السوري داخل هيئة الاستثمار السورية مهمته الأولى متابعة تنفيذ المشاريع، والتأكد أن كل ما وُقّع من مذكرات تفاهم يجب أن يترجم على الأرض وبشكل سريع.

وقال: «لعلنا قبل نهاية العام نرى البدء الحقيقي والفعلي لهذه المشاريع على الأرض، خصوصاً أن الطرف السوري يسهّل امتلاك الرخص، وكل الأعمال البيروقراطية الخاصة بتلك المشاريع».

26 أغسطس يوم نصر لسوريا

وفي تعليقه على إعلان وزارة الخزانة الأميركية إزالة لوائح العقوبات المفروضة على سوريا من مدونة القوانين الفيدرالية، وصف قاضي يوم 26 أغسطس (آب) بأنه يوم نصر لسوريا، ولجهود المملكة، خصوصاً ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، مشيراً إلى أن الإعلان يأتي بعد 57 يوماً من وعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب برفع العقوبات من الرياض.

ورأى أن قرار وزارة الخزانة الأميركية سيشجع المستثمرين خصوصاً الأميركيين على الدخول إلى السوق السورية، معرباً عن اعتقاده أننا سنسمع قريباً عن شركات أميركية تدخل السوق السورية، وكذلك عن طلبات لبنوك أميركية



لبنان يريد استيراد الوقود من الجزائر بنصف الثمن

الطاقة

أحمد بدر

يشهد لبنان جدلاً جديداً حول ملف الطاقة، مع عودة قضية قديمة إلى الواجهة ترتبط بعلاقة بيروت مع الجزائر في مجال الوقود، وهي القضية التي بدأت قبل 5 سنوات، وما تزال حاضرة في المشهد اليوم.

ويوضح مدير تحرير منصة الطاقة (مقرها واشنطن)، عبدالرحمن صلاح، أن القصة تعود إلى عام 2020، حين وصلت شحنة وقود جزائرية، ثبت لاحقاً أنها غير مطابقة للمواصفات، واحتُجزت بالميناء، وسط دعاوى قضائية متبادلة.

وأضاف أن القضية منذ ذلك الحين ما زالت في يد القضاء اللبناني، بينما أكدت مصادر بوزارة الطاقة في تصريحات إلى "منصة الطاقة" أن الملف القضائي المتعلق بالشحنة الجزائرية يبقى حصرياً بيد القضاء، والوزارة لا تتدخل فيه بأي شكل من الأشكال.

لكن في المقابل، يطرح لبنان -اليوم- سيناريو جديداً يفتح المجال أمام استئناف العلاقات التجارية، إذ أبدت بيروت رغبة في العودة لاستيراد الوقود الجزائري، ولكن بشرط الحصول عليه بنصف الثمن (نفس سعر الوقود الروسي الرخيص).

جاء ذلك خلال مشاركة "صلاح" في حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجري عبر مساحات "إكس"، بعنوان "مستجدات أسواق النفط والغاز: ترمب

لم يظهر الأثر الكامل لارتفاع أسعار الوقود على شركات الأسمنت السعودية بعد، كما يرى نائب رئيس الأبحاث في "سيكو بنك" آتوب فيرنانديز.

وأوضح بمقابلة مع "الشرق" أن شركات الأسمنت المدرجة في سوق الأسهم السعودية تعتمد على ما تمتلكه من مخزونات وقود حتى الآن. وبالتالي؛ "سنرى ارتفاعاً تدريجياً في كلفة الإنتاج يعكس ما شهدناه من زيادة في أسعار الوقود خلال 2024". مضيفاً: "بدأنا برؤية ارتفاع الكلفة مع نهاية العام الماضي، وسنرى ارتفاعاً متزايداً في 2025".

تراجعت الأرباح المجمعة لشركات الأسمنت المدرجة في السوق السعودية بنسبة 5.6%، على أساس سنوي، في الربع الثاني من 2025، لتبلغ نحو 510 ملايين ريال.

فيرنانديز نوّه بأن النمو كان جيداً بالنسبة للقطاع بشكل عام، لكنه كان أفضل لدى بعض الشركات. مشيراً في هذا السياق إلى الشركات التي تتواجد قرب الموانئ ويسهل عليها التصدير حال تراجع الطلب داخلياً.

قطاع الأسمنت السعودي كان شهد خلال الفترة الماضية عدداً من صفقات الاستحواذ والاندماج البارزة، ففي أكتوبر من العام الماضي تم الإعلان عن اتفاقية استحواذ بين شركتي "أسمنت المدينة" و"أسمنت أم القرى"، كما تم تمديد مذكرة التفاهم غير الملزمة بين "أسمنت المنطقة الجنوبية" و"أسمنت ينبع" لمدة 3 أشهر بهدف مواصلة دراسة فرص الاندماج بين الشركتين، بالإضافة إلى إتمام عملية اندماج بين "أسمنت القصيم" و"أسمنت حائل".



ما يجعل مطلب لبنان غير واقعي في السياقين الاقتصادي والسياسي.

الدعم الخليجي.. نافذة جديدة لإنقاذ لبنان
قال عبدالرحمن صلاح، إنه -بالتوازي مع النقاش حول الوقود الجزائري- يفتح لبنان بابًا آخر مع دول الخليج، للحصول على دعم مباشر بالوقود، إذ وصلت قبل ساعات ناقلة تحمل شحنة من الديزل الأحمر قادمة من الكويت.

وأوضح أن هذه الشحنة التي يبلغ حجم حملتها نحو 132 ألف طن، نصفها -أي 66 ألف طن- يأتي هبةً من الكويت لدعم بيروت في تجاوز أزمته، وقد وصلت الدفعة الأولى منها إلى مواني البلاد.

ومن المقرر أن تستكمل الكويت إرسال باقي الكميات عبر 3 شحنات متتالية، ابتداءً من سبتمبر/أيلول المقبل حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2025، ما يوفر لبيروت متنفسًا مؤقتًا لتأمين احتياجاتها من الطاقة في الأشهر المقبلة.

قطاع النفط الكويتي

وأشار صلاح إلى أن الانفتاح الدبلوماسي للرئيس جوزيف عون أدى دورًا رئيسًا في هذا الدعم، إذ أجرى جولات شملت السعودية والإمارات وقطر والكويت، أسفرت عن وعود بمساندة بيروت.

وأضاف: "المصادر أكدت أن الدعم الخليجي سيأتي بأشكال متنوعة، فجزء من الشحنات سيكون مجانيًا على شكل هبات، بينما الجزء الآخر سيباع للبنان بأسعار مخفضة، ما يخفف الضغط على موازنته المثقلة بالأعباء".

ومن المقرر أن تتحمل مؤسسة كهرباء لبنان تكلفة الوقود المدفوع، بينما لن تتحمل وزارة المالية أي أعباء إضافية،

والهند، ولبنان، والغاز الصخري بالجزائر".

الوقود الجزائري إلى لبنان

يقول عبدالرحمن صلاح، إن جذور الأزمة تعود إلى شحنة من الوقود الجزائري إلى لبنان في عام 2020، شكّلت صدمة في السوق بعد ثبوت مخالفتها للمواصفات، ما فتح الباب أمام نزاع قضائي ممتد حتى اليوم.

وأضاف أن وزارة الطاقة والمياه حرصت على تأكيد أن الملف القضائي ما يزال بيد القضاء وحده، ولن تتدخل فيه الوزارة، في محاولة لفصل الجانب القانوني عن محاولات فتح صفحة جديدة في العلاقات التجارية مع الجزائر.

وفي 29 يوليو/تموز الماضي -وفق صلاح- زار الرئيس اللبناني جوزيف عون الجزائر، والتقى نظيره عبدالمجيد تبون، إذ تناولت المباحثات ملفات عديدة، من بينها قضية الوقود العالقة.

وبحسب مصادر خاصة تحدثت إلى منصة الطاقة، طرح الجانب اللبناني فكرة العودة للاستيراد من شركة سوناطراك، وشدد الرئيس عون خلال المباحثات على رغبة بلاده في استئناف التعاون التجاري، وضرب مثالًا بإمكان عودة استيراد الوقود الجزائري.

لكن المشكلة الجوهرية لدى بيروت، أنها تستورد وقود روسي رخيص، وتريد استيراد الوقود الجزائري بالمستوى المخفض نفسه الذي تحصل عليه من موسكو.

وكشف عبدالرحمن صلاح أن استئناف التوريد وفق هذه الشروط أمرًا بالغ الصعوبة، بل يكاد يكون مستحيلًا في ظل الظروف الحالية.

وأوضح أن الجزائر -بالتأكيد- لا يمكن أن تقدّم وقودًا بهذا السعر المتدنّي، لأن ذلك سيتسبب لها بأزمات داخلية، وهو



وفق ما نقلته منصة الطاقة عن مصادر مطلعة في بيروت.

واختتم عبدالرحمن صلاح بالقول، إن الدعم الخليجي يشكّل نافذة إنقاذ حقيقية، بينما يظلّ ملف الوقود الجزائري إلى لبنان مرهوناً بشروط يصعب تحقيقها، ليبقى الأمل معقوداً على تنويع الشركاء وتخفيف حدة الأزمة عبر بدائل واقعية.



واس

وزير الخارجية الأمريكي يلتقي مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية

التقى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، في واشنطن الأربعاء، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي.

وناقش الجانبان خلال اللقاء السلامة النووية العالمية، بما في ذلك في المنشآت النووية الأوكرانية، وجهود الوكالة في إجراء أنشطة الرصد وأمان المنشآت. وأكد روبيو، التزام الولايات المتحدة بدعم الوكالة في تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.



صادرات النفط الروسي تتراجع بفعل هجمات الطائرات المسيّرة ورسوم ترمب

اقتصاد الشرق

الحدود الروسية مع بيلاروسيا، مرتين خلال الأسبوعين الماضيين. وأوقفت هذه الهجمات إمدادات النفط الخام المنقولة عبر الأنابيب إلى المجر وسلوفاكيا، ويبدو أنها أعاقَت أيضاً الشحنات من ميناء أوست-لوجا الواقع على الساحل الروسي المطل على بحر البلطيق. ويُذكر أن "نظام خط أنابيب البلطيق 2"، الذي ينقل النفط الخام الروسي والكاراخستاني إلى الميناء، يبدأ من أونيشا.

ورغم أن وجود صهاريج التخزين في الميناء قد يحول دون حدوث تراجع فوري في الشحنات عند توقف الإمدادات، تُظهر بيانات التتبع وتقارير الشحن أن ناقلتين فقط حملتا النفط الخام الروسي في أوست-لوجا الأسبوع الماضي، انخفاضاً من أربع ناقلات خلال الأيام السبعة السابقة، وست ناقلات في الأسبوع المنتهي في 10 أغسطس.

تراجع واردات الهند بعد رسوم ترمب أسهمت الضربات الأخيرة التي استهدفت مصفاة فولغوغراد ونوفوشاخينسك في خفض عمليات معالجة النفط الخام في روسيا بنحو 700 ألف برميل يومياً خلال الأسبوع الثالث من أغسطس مقارنة بمتوسط المعالجة في الأسبوع الأخير من يوليو. ومن المفترض أن يوفر هذا الخفض مزيداً من النفط الخام للتصدير، إذا ما استمر التوقف عن المعالجة لفترات طويلة.

من جهة أخرى، يبدو أن قرار الرئيس دونالد ترمب بمضاعفة الرسوم الجمركية الأميركية على الواردات من الهند إلى 50%، والذي فرض بسبب مشتريات نيودلهي

تأثرت تدفقات الخام الروسي بفعل هجمات الطائرات المسيّرة الأوكرانية على خطوط أنابيب تصدير النفط الروسية، إلى جانب مضاعفة الرسوم الجمركية الأميركية على السلع المستوردة من الهند.

تُظهر بيانات تتبع الناقلات التي تجمعها "بلومبرغ" أن شحنات النفط الأسبوعية من الموانئ الروسية تراجعت بمقدار 320 ألف برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في 24 أغسطس، إذ انخفضت التدفقات إلى أدنى مستوى لها في أربعة أسابيع لتصل إلى 2.72 مليون برميل يومياً، نتيجة تراجع عمليات التحميل في ميناء أوست-لوجا المطل على بحر البلطيق.

حافظ هذا التراجع على استقرار متوسط شحنات النفط الخام خلال أربعة أسابيع، إذ بلغ متوسط الشحنات المنقولة عبر البحر 3.06 مليون برميل يومياً.

أوكرانيا تكثف هجماتها على منشآت النفط الروسية كُثفت أوكرانيا هجماتها التي تستهدف البنية التحتية النفطية الروسية، حيث أصابت محطة ضخ رئيسية ضمن شبكة خطوط أنابيب التصدير في البلاد وعدة مصافي.

اقرأ أيضاً: هجمات أوكرانيا تفاقم أزمة الوقود الصيفية في روسيا

استهدفت الطائرات المسيّرة الأوكرانية محطة الضخ في أونيشا، التابعة لنظام خط أنابيب "دروغبا" والقريبة من



لتنفيذ الرسوم الأميركية الثانوية التي تهدد الصين. وقد كثفت شركات التكرير الصينية مشترياتها من الشحنات مخفضة الأسعار التي تخلت عنها الهند.

أرقام شحنات النفط الخام أظهرت بيانات تتبع السفن وتقارير وكلاء الموانئ أن 25 ناقلة حقلت 19.07 مليون برميل من النفط الخام الروسي خلال الأسبوع المنتهي في 24 أغسطس، بانخفاض عن 21.3 مليون برميل حُملت على متن 28 سفينة في الأسبوع السابق.

وبلغ متوسط تدفقات النفط الخام خلال فترة الأربعة أسابيع المنتهية في 24 أغسطس نحو 3.06 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها 20 ألف برميل يومياً مقارنة بالفترة المنتهية في 17 أغسطس. ويسهم متوسط الأربعة أسابيع في تخفيف التقلبات الكبيرة في الأرقام الأسبوعية، ما يوفر صورة أوضح للاتجاهات الأساسية في تدفقات الخام.

اقرأ أيضاً: أسعار النفط تستقر بعد أكبر تراجع منذ أوائل أغسطس

أما وفقاً للأرقام الأسبوعية الأكثر تقلباً، تراجعت الشحنات بنحو 320 ألف برميل إلى أدنى مستوى لها في أربعة أسابيع عند 2.72 مليون برميل يومياً. ويعود الانخفاض في التدفقات الأسبوعية إلى تراجع عدد الشحنات التي جرى تحميلها في أوست-لوجا.

بالإضافة إلى ذلك، تحركت شحنة واحدة من خام "كيبكو" الكازاخستاني خلال الأسبوع من ميناء أوست-لوجا، وأخرى من ميناء نوفوروسيسك.

قيمة صادرات النفط الروسية تراجع إجمالي قيمة صادرات موسكو بنحو 110 ملايين

من النفط الروسي، يوجّه ضربة لتدفق الخام الروسي إلى الدولة الواقعة في جنوب آسيا، رغم أنه من غير الواضح إلى أي مدى سيستمر هذا الاتجاه.

اقرأ المزيد: الهند تقلص واردات النفط الروسي قبيل مضاعفة الرسوم الأميركية

تراجعت الشحنات المتجهة إلى الهند بأكثر من 500 ألف برميل يومياً خلال الشهرين الماضيين، وحق إذا انتهى الأمر بجميع الناقلات التي لم تؤكد وجهتها بتفريغ حمولتها في الموانئ الهندية، فستظل التدفقات منخفضة بمقدار 300 ألف برميل يومياً، أو بنسبة 17%، منذ أواخر يونيو.

ورغم إمكانية التراجع عن الرسوم الجمركية أو تعليقها، فإن شركات التكرير تُخطط لخفض مشترياتها من الخام الروسي في الأسابيع المقبلة، في خطوة تُعد تنازلاً طفيفاً أمام ضغوط واشنطن، لكنها أيضاً إشارة إلى أن نيودلهي لا تعتزم قطع علاقاتها مع موسكو. مع ذلك، ترى روسيا أن الخصومات التي تُقدمها لمصافي التكرير الهندية كبيرة بما يكفي لمواصلتها شراء النفط.

ترمب يكرر تهديد روسيا لوقف إطلاق النار كرر الرئيس الأميركي مراراً أنه سيُشدّد العقوبات على موسكو إذا لم توافق على وقف إطلاق النار في أوكرانيا، وآخر تلك التهديدات كان يوم الجمعة، لكنها لم تُترجم حتى الآن إلى خطوات فعلية.

قد يهمل: ترمب يحذر من "حرب اقتصادية" إذا لم يسع بوتين إلى السلام

شهد اللقاء الأخير بين الرئيس الأميركي دونالد ترمب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في ألاسكا، تقديم الزعيم الروسي تنازلات محدودة، لكنه حصل في المقابل على تأجيل جديد



تدفقات الخام الروسي وفق الوجهة

تراجعت شحنات روسيا إلى العملاء الآسيويين، بما في ذلك تلك التي لا تُظهر وجهة نهائية، إلى 2.62 مليون برميل يومياً خلال فترة الـ 28 يوماً المنتهية في 24 أغسطس، انخفاضاً من 2.67 مليون برميل يومياً في الفترة المنتهية في 17 أغسطس. ويُعد هذا أدنى مستوى منذ فبراير.

وتشمل الأرقام نحو 190 ألف برميل يومياً على متن سفن قادمة من الموانئ الغربية تُظهر وجهتها أنها متجهة إلى بورسعيد أو قناة السويس، أو قادمة من موانئ المحيط الهادئ من دون نقطة تسليم واضحة، بالإضافة إلى 30 ألف برميل يومياً على ناقلات لم تُعلن بعد عن وجهتها.

ارتفعت التدفقات إلى تركيا خلال الأسابيع الأربعة المنتهية في 24 أغسطس إلى نحو 370 ألف برميل يومياً، وهو أعلى مستوى في ما يقرب من شهرين. أما الشحنات إلى سوريا فسُجلت متوسطاً قدره نحو 70 ألف برميل يومياً.

دولار، أو بنسبة 9% إلى 1.11 مليار دولار خلال الأسبوع المنتهي في 24 أغسطس، انخفاضاً من 1.22 مليار دولار في الأسبوع السابق. وتفاقم هذا التراجع في التدفقات بفعل انخفاض طفيف في متوسط أسعار النفط الروسي.

وانخفض سعر شحنات خام الأورال من بحر البلطيق بنحو 0.30 دولار للبرميل ليسجل 54.88 دولار للبرميل في المتوسط، فيما تراجعت الشحنات من البحر الأسود بمقدار 0.10 دولار للبرميل لتُسجل 55.43 دولار للبرميل خلال الأسبوع نفسه، ويُعد هذا أدنى مستوى لكلا السعريين منذ منتصف يونيو.

تحرك سعر خام "إسبو" (ESPO) الرئيسي في منطقة المحيط الهادئ في الاتجاه المعاكس، إذ ارتفع بمقدار 1.80 دولار ليسجل 63.56 دولار للبرميل في المتوسط، أما أسعار الشحنات المُسلمة للهند فبقيت شبه مستقرة عند 64.71 دولار للبرميل، وذلك وفقاً لبيانات "أرغوس ميديا" (Ar-gus Media).

قد يهمك أيضاً: تقرير: "إكسون" تجري محادثات مع "روسنفت" بشأن عودتها للعمل في روسيا

وعلى أساس متوسط الأربعة أسابيع، تراجع سعر تصدير خام الأورال الروسي من بحر البلطيق بمقدار 0.90 دولار للبرميل، بينما انخفض سعر الشحنات من البحر الأسود بمقدار 0.80 دولار للبرميل، ليسجل المتوسط 56.93 دولار و57.30 دولار للبرميل على التوالي. أما خام "إسبو" في المحيط الهادئ، فتراجع بنحو 0.40 دولار ليسجل 63.88 دولار للبرميل.

ووفقاً لهذا المقياس، انخفضت قيمة الصادرات بنحو 10 ملايين دولار مقارنة بالفترة المنتهية في 17 أغسطس، لتُسجل متوسطاً أسبوعياً يقارب 1.28 مليار دولار.



تعرفة ترمب الجمركية على واردات الهند.. الطاقة

أنس الحجي يكشف 4 إشكالات خفية

أحمد بدر

خلفيات قرار التعرفة الجديدة أكد أنس الحجي أن تعرفة ترمب الجديدة بنسبة 50% تأتي استكمالاً لتعرفة سابقة مقدارها 25%، فُعلت سابقاً، وهذا التراكم في الرسوم يعكس رؤيته القائمة على الضغط المزدوج لإحداث تغيير في سلوك الدول المستهدفة.

وأشار إلى أن الاتهامات الموجهة للهند بأنها تستورد النفط الروسي وتعيد تصديره لتحقيق أرباح ليست دقيقة، إذ إن البيانات الرسمية تُظهر أن حجم صادرات المنتجات النفطية الهندية لم يتغير قبل حرب أوكرانيا وبعدها.

ناقلات النفط الروسي

التغيير الرئيس الذي حدث -وفق أنس الحجي- هو اتجاهات الصادرات فقط، إذ تحولت الشحنات بدلاً من آسيا إلى أوروبا، مدعومة بتوسّع مصافي التكرير الخليجية في الكويت والإمارات وعمان، وهو ما قلّل الاعتماد الأوروبي على المصافي الهندية.

وبيّن أن مستشار ترمب للشؤون الاقتصادية، الذي ارتبط اسمه بفكرة الرسوم الجمركية، يثير جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة بتغريداته وتصريحاته، ما يعكس حالة من الارتباك داخل الإدارة السابقة والحالية.

وأضاف أن هذا المستشار جاء من خلفية غامضة، بعد

بدأ تطبيق قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب الجديد بفرض تعرفة جمركية 50% على الواردات من الهند، وهو تصعيد اقتصادي أثار جدلاً واسعاً في أسواق الطاقة والتجارة العالمية.

وأوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن القرار يأتي فوق تعرفة سابقة بنسبة 25%، وهو ما يعكس نهج ترمب التصعيدي تجاه الدول التي ترتبط بعلاقات مع روسيا.

وأشار الحجي إلى أن قرار ترمب جاء في ظل اتهامات للهند باستيراد كميات كبيرة من النفط الروسي وإعادة تكريره وتصديره إلى أوروبا، ما يثير نقاشاً عالمياً حول ازدواج المعايير الغربية في التعامل مع شركاء موسكو.

ويضيف أن هذه الخطوة تحمل أبعاداً سياسية أكثر من كونها اقتصادية، إذ تُظهر كيف يمكن توظيف قرارات التجارة والجمارك في صراعات جيوسياسية أوسع، خاصة في ظل دور الهند المتزايد في أسواق النفط العالمية.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها أنس الحجي عبر مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس"، بعنوان "مستجدات أسواق النفط والغاز: ترمب والهند، ولبنان، والغاز الصخري بالجزائر".



وتعيد تصديرها إلى أوروبا بمستويات تفوق صادرات الهند، ورغم ذلك لم تُستهدف من ترمب أو حتى من إدارة بايدن بالقدر نفسه من الانتقادات.

وأضاف أنّ تجاهل الصين في هذا السياق يُثير علامات استفهام أكبر، إذ تستورد كميات ضخمة من روسيا دون أن تواجه الضغوط نفسها، وهو ما يعكس استناد قرار ترمب إلى اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية.

وأكد الحجي أن بيانات الصادرات الهندية منذ ما قبل الغزو الروسي حتى الآن لم تُظهر زيادات كبيرة في الحجم، بل تغييرات في الوجهات النهائية فقط، وهو ما يُفقد مزاعم بأنها تجني أرباحًا استثنائية من هذه التجارة.

ولفت إلى أن هذه الحقائق تجعل المبررات الرسمية للتعرفة موضع شك، وتُظهر أن قرار ترمب قد يكون جزءًا من إستراتيجية أوسع لإعادة تشكيل التوازنات في أسواق الطاقة والتجارة العالمية.

العقوبات الأوروبية وتعقيدات الإمدادات
أوضح أنس الحجي أن الاتحاد الأوروبي فرض 17 حزمة متتالية من العقوبات على النفط الروسي خلال عامين ونصف العام، لكنها لم تؤثر فعليًا في تدفقات الخام إلى الهند، التي واصلت استيراده عبر مسارات بحرية معقدة.

وأشار إلى أن السفن الروسية كانت تعبر الممرات البحرية الأوروبية -بما فيها قناة السويس والبحر الأحمر- متجهةً إلى الهند، ثم عائدة إلى أوروبا، رغم العقوبات، ما يعكس محدودية فاعلية تلك الإجراءات على أرض الواقع.

ولكن، الانعطاف جاء مع العقوبات الأوروبية رقم 18، التي استهدفت مصفاة هندية مملوكة جزئيًا لشركة روسنفط، ما أدى إلى توقّف بعض الشحنات في البحر الأحمر قرب

أن عثر عليه كوشنر عبر كتاب مغمور في موقع أمازون، ثم قُدّم إلى ترمب، ووُظّف في موقع مؤثّر رغم غياب الخبرة العميقة، وهو ما يثير دهشة المراقبين.

وأكد أن استمرار الاعتماد على مثل هذه الشخصيات في رسم السياسات الاقتصادية يعكس ضعفًا مؤسسيًا في عملية صنع القرار، ويجعل قرارات حساسة مثل الرسوم الجمركية عرضة لتأثيرات غير موضوعية.

ولفت إلى أن هذا يفسّر جزئيًا التناقضات بين البيانات الرسمية والتصريحات الإعلامية، إذ إن الروايات الموجهة للرأي العام كثيرًا ما تتناقض مع الحقائق المثبتة حول تدفقات النفط والغاز عالميًا.

ازدواج المعايير في اتهام الهند
قال أنس الحجي، إن المبرر الرئيس لتعرفة ترمب هو اتهام الهند بأنها تموّل الحرب الروسية من خلال استيراد النفط وإعادة تصديره، إلّا أن الواقع يكشف ازدواجًا في المواقف بين الدول الغربية.

وأوضح أن الاتحاد الأوروبي ما زال يستورد كميات ضخمة من الغاز الروسي، ومع ذلك لم يُتهم بدعم الحرب في أوكرانيا، وهو ما يطرح تساؤلات حول سبب استهداف الهند تحديدًا بهذا الحجم من الانتقادات والإجراءات.

ترمب أم النفط الروسي.. الهند أمام خيارين أحلاهما مُر

الولايات المتحدة نفسها -بحسب أنس الحجي- زادت وارداتها من روسيا خلال الأشهر الـ 5 الأولى من 2025 بنسبة 23% مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي، ما يُظهر تناقضًا صارخًا مع الخطاب الرسمي الموجه ضد الهند.

ويُبين أن تركيا بدورها تستورد كميات من النفط الروسي،



جدة، في حالة من الترقب والضبابية.

وهذا التوقف لم يكن بسبب ضغوط ترمب المباشرة، بل نتيجة غياب الوضوح حول كيفية التعامل مع السفن المتجهة إلى المصافي الخاضعة للعقوبات، ما أدى إلى تأخير وصول الشحنات وتعطيل حركة التجارة.

وأكد الحجبي أن هذه الأزمة أظهرت أن الضبابية وعدم اليقين هما أكبر التحديات أمام استقرار الإمدادات النفطية، إذ تخشى الشركات من خرق محتمل للعقوبات دون معرفة العواقب القانونية أو المالية بدقّة.

وقال، إن مثل هذه التوترات يجعل القرارات السياسية -مثل تعرفه ترمب الجمركية- أكثر تعقيدًا في التنفيذ، إذ تتداخل مع العقوبات الأوروبية والتغيرات في مواقف الدول الآسيوية والخليجية تجاه تجارة النفط الروسية.

واختتم حديثه بأن ما يحدث اليوم يعكس صورة أشمل للتشابك بين السياسات التجارية والعقوبات الجيوسياسية، وهو ما يجعل قرارات مثل تعرفه ترمب ذات تأثير يتجاوز حدود التجارة، ليطال بنية الأمن الطاقى العالمى.



دراسة تكشف حجم انبعاثات السيارات الكهربائية

الطاقة

ساينس آند تكنولوجيا (Environmental Science & Technology)، بدعم من وزارة العمل والفرص الاقتصادية في ولاية ميشيغان، ومركز المركبات الكهربائية في جامعة ميشيغان.

وقال المؤلف الرئيس للدراسة الجديدة، الأستاذ في كلية البيئة والاستدامة بجامعة ميشيغان، غريغ كيوليان: "تعدّ كهرية المركبات إستراتيجية أساسية للعمل المناخي".

وأوضح أن "وسائل النقل تُشكّل 28% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ونحن بحاجة إلى خفض هذه الانبعاثات للحد من آثار المناخ المستقبلية، مثل الفيضانات وحرائق الغابات والجفاف، التي تتزايد شدتها وتواترها".

وأضاف: "كان هدفنا هنا تقييم انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من البداية إلى النهاية نتيجةً لكهرية المركبات، مقارنةً بخط الأساس للمركبات التي تعمل بالبنزين".

وإلى جانب مساعدة السائقين على فهم انبعاثاتهم، قال كيوليان وزملاؤه إن هذه المعلومات ستكون قيمة لصناعة السيارات وصانعي السياسات.

وقال كيوليان: "بينما تواجه السيارات الكهربائية تحديات من منظور السياسة الفيدرالية، فإن الصناعة ملتزمة بالكهرباء".

وأشار كيوليان، الذي يتولى أيضًا منصب المدير المشارك

كشفت دراسة حديثة عن أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السيارات الكهربائية هي الأقل مقارنةً بنظيراتها العاملة بالبنزين والهجين، في تحليل وُصف بأنه "الأكثر شمولاً حتى الآن".

وأوضحت الدراسة، الصادرة من جامعة ميشيغان الأميركية، أن اختيار سيارة كهربائية سيُخفّض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لدى السائقين، بغض النظر عن مكان إقامتهم في الولايات المتحدة.

ووفق التفاصيل التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، يُزوّد هذا التحليل السائقين بتقديرات للانبعاثات لكل ميل مُقاس، عبر 35 مجموعة مُختلفة من فئات المركبات وأنظمة الدفع.

وشمل ذلك سيارات البيك أب التقليدية التي تعمل بالبنزين، والسيارات الرياضية الهجينة متعددة الاستعمالات، وسيارات السيدان الكهربائية بالكامل، بالإضافة إلى عشرات الخيارات الأخرى.

قياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفق التفاصيل التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، ابتكر الفريق حاسبة مجانية على الإنترنت، تُتيح للسائقين تقدير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بناءً على نوع السيارة التي يقودونها، وكيفية قيادتهم، ومكان إقامتهم.

وحظي هذا العمل، الذي نُشر في مجلة "إنفايرومنتال



سائقي السيارات الهجينة القابلة للشحن باستعمال طاقة البطارية مقابل البنزين.

وأوضح مؤلف الدراسة غريغ كيوليان أن الموقع يؤثر في الانبعاثات بطريقتين:

أولاً، تستهلك جميع المركبات -خاصةً المركبات الكهربائية بالكامل (BEVs) والمركبات الهجينة القابلة للشحن (PHEVs)- وقودًا أكثر عند درجات حرارة منخفضة، ويكون مدى سيرها أقل في المناطق ذات درجات الحرارة المنخفضة. ثانيًا، تختلف انبعاثات شبكة الكهرباء باختلاف الموقع، لذا فإن شحن المركبات الكهربائية في مقاطعة ذات شبكة أنظف سيصدر غازات دفيئة أقل.

انبعاثات السيارات الكهربائية
بتناول جميع هذه المتغيرات في دراسة واحدة، تمكن الباحثون من إجراء مقارنات دقيقة لانبعاثات السيارات الكهربائية والمركبات المختلفة.

وأظهرت الدراسة -لأول مرة- أن المركبات الكهربائية العاملة بالبطاريات (BEVs) تُصدر انبعاثات أقل على مدار عمرها الافتراضي، مقارنةً بأي نوع آخر من المركبات في جميع مقاطعات الولايات المتحدة المتجاورة.

وفي المتوسط، كانت شاحنات البيك أب التي تعمل بمحرك الاحتراق الداخلي الأعلى انبعاثات بمعدل 486 غرامًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون -وهو مقياس لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري- لكل ميل.

(الميل = 1.6 كيلومترًا)

وسيؤدي التحول إلى شاحنة هجينة إلى تقليل هذه الانبعاثات بنسبة 23%، في حين تمثل شاحنة البيك أب

لمركز جامعة ميشيغان للأنظمة المستدامة (CSS)، إلى أن الحكومة تتراجع عن تقديم حوافز، مثل الإعفاء الضريبي على المركبات الكهربائية، إلا أن مصنعي المعدات الأصلية يستثمرون بكثافة ويركزون على تقنيات المركبات الكهربائية والقدرة على تحمل تكلفتها.

وأضاف: "أصبحت المركبات الكهربائية المحرك السائد في أجزاء أخرى من العالم، ويدرك المصنعون أن هذا هو مستقبل الولايات المتحدة".

انبعاثات السيارات الكهربائية

عوامل قياس انبعاثات المركبات المختلفة
في تحليلهم الشامل، درس كيوليان وزملاؤه أرقام انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ليس فقط من قيادة المركبات، بل أيضًا من تصنيعها والتخلص منها.

وفي هذا السياق، أخذوا في الحسبان مجموعة من العوامل: أنظمة الدفع، وفئة المركبة، وسلوك القيادة، والموقع، بحسب التفاصيل التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وشملت أنظمة الدفع محركات الاحتراق الداخلي التقليدية، والسيارات الكهربائية الهجينة، والهجينة القابلة للشحن، والكهربائية بالكامل، أو الكهربائية التي تعمل بالبطارية.

أما بالنسبة إلى فئة المركبة فقد أخذوا في الحسبان سيارات البيك أب، والسيدان، والسيارات الرياضية متعددة الاستعمالات.

وشمل سلوك القيادة عوامل مألوفة مثل القيادة على الطرق السريعة مقابل القيادة داخل المدينة، بالإضافة إلى اعتبارات أكثر حداثة، مثل موقع المركبة وعدد مرات قيادة



انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمختلف المركبات والشاحنات

كما أظهرت الدراسة أن الانبعاثات المرتبطة بإنتاج بطاريات للمركبات ذات المدى الأطول، أدت إلى زيادة إسهاماتها في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري طوال عمرها الافتراضي.

وأضاف كيوليان أن هذا يُبرز -أيضاً- فائدة كبيرة أخرى من الدراسة؛ إذ إن اختيار أصغر مركبة تناسب أغراض الفرد سيققل أيضاً من الانبعاثات، بالإضافة إلى كهرية السيارة.

الكهربائية بالكامل انخفاضاً بنسبة 75%.

ومن الإحصائيات اللافتة للنظر الأخرى، تحليل الفريق كيفية تغير الانبعاثات في أثناء نقل حمولة على متن شاحنة البيك أب؛ إذ ما تزال شاحنة البيك أب الكهربائية بالكامل، التي تحمل 2500 رطل، تُصدر أقل من 30% من شاحنة البيك أب التي تعمل بمحرك الاحتراق الداخلي دون حمولة.

بصفة عامة، سجلت سيارات السيدان المدمجة الكهربائية أقل انبعاثات بمعدل 81 غراماً فقط من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل ميل، أي أقل من 20% من انبعاثات شاحنة البيك أب التي تعمل بالبنزين لكل ميل.

وكانت فئة المركبات الأقل انبعاثات هي سيارة السيدان المدمجة الكهربائية ذات المدى الأقل، 200 ميل.

ويوضح الجدول الآتي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- مقارنة بين نسبة انبعاثات مختلف أنواع المركبات:

نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لأنواع مختلفة من المركبات والشاحنات						
غرام لكل ميل						
سيارة كهربائية بالبطارية	سيارة كهربائية بالبطارية	سيارة كهربائية بالبطارية	سيارة هجينة قابلة للشحن	سيارة هجينة قابلة للشحن	سيارة كهربائية هجينة	سيارة بمحرك وقود احتراق داخلي
(بمدى 200 ميل)	(بمدى 300 ميل)	(بمدى 400 ميل)	(بمدى 50 ميلاً)	(بمدى 35 ميلاً)		
25% (121)	27% (134)	31% (152)	40% (195)	44% (214)	77% (374)	100% (486)
شاحنة بيك أب						
22% (106)	24% (118)	28% (134)	35% (173)	39% (190)	65% (318)	84% (407)
سيارة رياضية متعددة الاستعمالات متوسطة الحجم						
20% (98)	22% (108)	26% (124)	33% (163)	37% (179)	61% (299)	78% (381)
سيارة رياضية متعددة الاستعمالات صغيرة الحجم						
18% (88)	20% (97)	23% (112)	31% (149)	33% (160)	56% (273)	72% (351)
سيارة سيدان متوسطة الحجم						
17% (81)	19% (90)	22% (105)	29% (141)	31% (152)	52% (254)	66% (321)
سيارة سيدان مدمجة						



4 خبراء: برنامج شهادات الطاقة المتجددة خطوة مصرية على طريق التحول الأخضر

الطاقة

تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة (مقرّها واشنطن) - أن إصدار مصر شهادات الطاقة المتجددة وإدراجها في بورصة المناخ يمثل أداة استثمارية وتنموية كبرى.

وأوضح أن هذه الخطوة ستُسهم في تحقيق مكاسب عدة، أبرزها جذب الاستثمارات عبر توفير سوق شفافة قابلة للتداول، تمنح ثقة أكبر للمستثمرين والبنوك الدولية، وزيادة التمويل من خلال حصة بيع الشهادات التي يمكن توجيهها إلى مشروعات جديدة في طاقّي الشمس والرياح والشبكات الذكية.

كما ستُسهم هذه الشهادات في تقليل المخاطر المالية على المشروعات عبر إتاحة إيرادات إضافية بجانب بيع الكهرباء الفعلي، بالإضافة إلى دعم أهداف مصر المناخية بتوثيق إنتاج الكهرباء الخضراء بصورة معترف بها دوليًا، وهو ما يعزّز موقفها أمام الاتحاد الأوروبي ويجذب الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وأكد عطية أن الشهادات ليست مجرد ورق للتداول، بل أداة إستراتيجية تساعد مصر على تسريع تحولها الطاقّي، وجذب الصناعات الخضراء، وتعزيز صورتها الدولية بصفقتها دولة ملتزمة بتحقيق الحياد الكربوني.

خبير الطاقة وعميد كلية هندسة الطاقة والبيئة بالجامعة البريطانية في مصر الدكتور عطية عطية

شهادات الطاقة المتجددة

تستعد وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر لإطلاق أول برنامج لإصدار شهادات الطاقة المتجددة وإدراجها في بورصة المناخ المحلية قبل نهاية عام 2025، في خطوة نوعية تعزّز من موقع القاهرة بصفقتها مركزًا إقليميًا للطاقة الخضراء والتمويل المناخي.

وتستهدف المبادرة الجديدة، التي يقودها مرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك، بالتعاون مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، إيجاد سوق شفافة لتوثيق الكهرباء النظيفة المولّدة من الشمس وبوساطة الرياح، وهو ما يُسهم في تمويل مشروعات جديدة وخفض الانبعاثات الكربونية.

وتُعد شهادات الطاقة المتجددة أداة مالية تُثبت أن وحدة كهرباء (1 ميغاواط/ساعة) أُنتجت من مصدر نظيف، وتسمح للشركات بشراء هذه الشهادات لمعادلة بصمتها الكربونية والامتثال لمعايير الاستدامة الدولية.

ورُفِع البرنامج الجديد إلى هيئة الطاقة للحصول على الموافقة النهائية، في حين جرت مباحثات مع إدارة البورصة المصرية، لإدراج هذه الشهادات ضمن بورصة المناخ التي أُعيد إطلاقها في مايو/أيار الماضي لتشمل أدوات استثمارية متنوعة.

جذب الاستثمارات

أكد خبير الطاقة وعميد كلية هندسة الطاقة والبيئة بالجامعة البريطانية في مصر، الدكتور عطية عطية -في



وأكد الشريبي أن هذه الشهادات ستمنح مصر فرصًا لجذب استثمارات في سوق الطاقة المتجددة تتجاوز 100 مليار جنيه خلال العامين المقبلين، مع تعزيز تنافسية الشركات المحلية ودعم قدرتها على التصدير.

وشدد على أن شهادات الطاقة المتجددة تمثل جسرًا بين الطاقة والتمويل، وبين السوق المحلية والأسواق الدولية.

خفض فاتورة الوقود الأحفوري

أكد خبير الطاقة المتجددة المهندس أحمد الشناوي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- أن التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة يمثل ضرورة إستراتيجية لخفض فاتورة الوقود الأحفوري.

وأوضح أن مصر تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإنشاء المزيد من المحطات الشمسية والرياح؛ ما يشكل عبئًا على الموازنة العامة، ومن هنا جاء التوجه إلى إصدار شهادات الطاقة المتجددة بالتعاون بين جهاز تنظيم الكهرباء وهيئة الطاقة المتجددة، تمهيدًا لإدراجها في بورصة المناخ المصرية (EGCX) قبل نهاية العام الجاري (2025).

وأضاف أن هذه الشهادات ستكون أداة مالية قابلة للتداول تثبت أن الكهرباء المنتجة مصدرها متجدد، ويمكن للشركات استغلالها لتعويض بصمتها الكربونية.

وتأمل وزارة الكهرباء أن توفر عوائدها حزمة تمويلية كبيرة لدعم مشروعات الطاقة النظيفة، وهو ما يعزز التحول إلى الاقتصاد الأخضر ويكرّس التزام مصر بخفض الانبعاثات.

خبير الطاقة المتجددة المهندس أحمد الشناوي

تحقيق الأهداف المناخية

قال نائب مدير تحرير منصة الطاقة المتخصصة، أحمد

أشار الخبير الدولي، استشاري الاستدامة والمناخ بالأمم المتحدة، السفير الدكتور مصطفى الشريبي، إلى أن إعلان وزارة الكهرباء إطلاق شهادات الطاقة المتجددة وإدراجها في بورصة المناخ المصرية قبل نهاية 2025 يمثل تحولًا نوعيًا في سوق الطاقة والتمويل المناخي بالمنطقة.

ولفت الشريبي -خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة- أن هذه الخطوة تعكس استمرار دور مصر الذي بدأ مع قمة المناخ كوب 27 في شرم الشيخ بصفتها مركزًا إقليميًا لتمويل المناخ في أفريقيا والشرق الأوسط.

وأوضح أن شهادات الطاقة المتجددة (RECs) تُستعمل عالميًا لدعم التزامات الشركات بالحياد الكربوني، مشددًا على أنها لم تعد مجرد وثائق، وإنما أداة مالية قابلة للتداول.

الخبير الدولي واستشاري الاستدامة والمناخ بالأمم المتحدة، السفير الدكتور مصطفى الشريبي

وأشار الشريبي إلى أن الخطوة المصرية تمثل أهمية كبرى على 3 مستويات:

محليًا: إيجاد سوق منظمة لتمويل مشروعات الشمس والرياح والهيدروجين الأخضر.

إقليميًا: ترسيخ موقع القاهرة بصفتها محورًا لتداول الشهادات في أفريقيا مع تنامي أسواق الكربون بالقارة. دوليًا: تعزيز الاعتراف العالمي حال ربط النظام المصري بآليات مثل I-REC، وهي آلية دولية تمنح شهادات تُثبت أن الكهرباء مُولدة من مصادر متجددة ومُعترف بها عالميًا. وتختلف هذه الشهادات عن شهادات الكربون الطوعية لكنها تكملها، إذ تثبت الأولى مصدر الكهرباء، في حين توثق الأخرى خفض الانبعاثات؛ وهو ما يتيح لبورصة المناخ المصرية دمج الأدوات الخضراء في سوق شاملة تعكس التوجه العالمي.



الوطني، أو الوصول إلى الحياد الكربوني المستهدف في عام 2050.

بدر، إن شهادات الطاقة المتجددة تُعدّ من الأدوات المالية القابلة للتداول على مستوى العالم، إذ تمثّل إثباتاً على أن كمية محددة من الكهرباء -تعاادل عادةً 1 ميغاواط/ساعة- جرى إنتاجها من مصادر متجددة، مثل الطاقة الشمسية أو الرياح أو الكهرومائية.

وأوضح أن أهمية هذه الشهادات تكمن في كونها تُوثّق الفوائد البيئية المرتبطة بإنتاج الكهرباء من مصادر نظيفة. كما تمنح الشركات والمؤسسات أداة عملية لدعم مبادرات الاستدامة، وخفض انبعاثات الكربون، والامتثال لمتطلبات الأهداف التنظيمية.

وأضاف أن مصر خطت خطوة مهمة في هذا الاتجاه من خلال تغيير اسم بورصة "اتمانات الكربون" إلى "بورصة المناخ"، وهو ما يفتح المجال أمام خطوات أكبر وأكثر شمولاً لاستقطاب المستثمرين.

وأكد بدر -خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن العوائد المرتبطة بهذه الشهادات ستؤدي دوراً محورياً في تمويل مشروعات الطاقة النظيفة وتعزيز استثمارات قطاع الكهرباء.

وشدد على أن تحرك مصر نحو إصدار هذه الشهادات وتوظيف حصيلة بيعها في تمويل وتطوير مزيد من المشروعات بمجال الكهرباء والطاقة المتجددة، يمثل خطوة بالغة الأهمية، ويعكس التزام القاهرة بالسير على الطريق الصحيح نحو الريادة في هذا المجال، الأمر الذي يمنح الشركات العالمية الثقة بضخ استثماراتها داخل السوق المصرية وهي مطمئنة إلى جدوى هذه الخطوات.

وقال بدر إن شهادات الطاقة المتجددة سيكون لها إسهام بارز في تحقيق الأهداف المناخية التي حددتها مصر، سواء ما يتعلق بزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء



وسط استمرار التوتر بشأن برنامجها النووي.. إيران تعيد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في حال لم تتوصل إيران إلى تسوية بشأن برنامجها النووي بحلول نهاية أغسطس، وفق ما ينص عليه الاتفاق النووي لعام 2015، قبل أن يلغيه انسحاب الولايات المتحدة الأحادي عام 2018.

وقال نائب وزير الخارجية الإيراني، كاظم غريب آبادي: "إن الوقت حان للدول الأوروبية الثلاث لمنح الدبلوماسية المجال والمساحة اللازمة"، مؤكداً استعداد إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة تراعي مصالحها الأمنية، رغم استمرار الشكوك الغربية حول أهداف برنامجها النووي.

يُذكر أن إيران تنفي سعيها لتطوير أسلحة نووية، مؤكدة حقها في مواصلة برنامجها النووي لأغراض مدنية، بينما تستمر الدول الغربية وإسرائيل في التعبير عن مخاوفها من إمكانية السعي وراء قنبلة ذرية.

عاد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران أمس (الأربعاء)، بعد غياب استمر أكثر من سبعة أسابيع، في خطوة وصفها المسؤولون؛ بأنها تمهيد لاستئناف العمل مع الوكالة، رغم عدم الانتهاء بعد من الاتفاق على إطار التعاون الجديد.

وأكد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أن عودة المفتشين لا تعني استئناف التعاون الكامل مع الوكالة، مشيراً إلى أن العمل ما زال جارياً لوضع إطار مفصل لذلك. وأضاف عراقجي، في تصريحات نقلها التلفزيون الرسمي، أن "النص النهائي للإطار الجديد لم يُعتمد بعد، ويتم تبادل وجهات النظر بين الأطراف المعنية". وأوضح أن دخول المفتشين إلى البلاد تم بموافقة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، مشدداً على أن أي تغيير في وقود مفاعل بوشهر النووي سيتم تحت إشرافهم المباشر.

من جانبه، أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافايل غروسي، أن فريقه عاد إلى إيران للمرة الأولى منذ الضربات الإسرائيلية والأميركية في يونيو الماضي على المنشآت النووية الإيرانية، واصفاً الموقف بأنه "بداية لاستئناف العمل من جديد". وأكد غروسي، في مقابلة مع قناة فوكس نيوز، أن هناك منشآت عدة في إيران تعرضت لهجمات، ويجري حالياً مناقشة الإجراءات العملية لمواصلة التفتيش بشكل آمن وفعال.

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع محادثات طهران ودول الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) في جنيف، والتي تهدف إلى إيجاد حل دبلوماسي يمنع تفعيل "آلية الزناد" الأوروبية لإعادة فرض العقوبات الدولية على إيران. وحذرت الدول الأوروبية من إمكانية إعادة فرض العقوبات

شكراً.